الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/52/141
18 June 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون

طلب إدراج بند في جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والخمسين

مشروع مبادئ توجيهية للمفاوضات الدولية

رسالة مؤرخة ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين العام
من الممثل الدائم لمنغوليا لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن التمس منكم، وفقا للمادة ١٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة، أن يُدرج في جدول أعمال الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة بندا بعنوان "مشروع مبادئ توجيهية للمفاوضات الدولية" بوصفه بندا فرعيا في إطار البند المعنون "عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي".

ووفقا للمادة ٢٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة، الحق بهذا الطلب مذكرة إيضاحية فيما يتعلق بالطلب وكذلك مشروع قرار كمرفقين لهذه الرسالة. ومع مراعاة طبيعة هذه المسألة، يقترح أن يُحال هذا البند إلى اللجنة السادسة (القانونية) التابعة للجمعية العامة.

وأتشرف كذلك بطلب تعميم هذه الرسالة ومرفقيها بوصفهم وثيقة من وثائق الجمعية العامة.

(توقيع) ج. إنخسايخان
السفير
الممثل الدائم

190697 190697 97-16491

9716491

المرفق الأول

مذكرة إيضاحية

تهيئ نهاية الحرب الباردة ظروفا سياسية مواتية لتوسيع نطاق التعاون الدولي وتعميقه في العالم الذي يسير في طريق العولمة بخطى سريعة. وأفسح انتهاء الحرب الباردة، التي كانت تمثلها عقلية لعبة المجموع الصفري، حيث يحقق البعض مكاسب على حساب الآخرين، الطريق أمام اتجاهات أكثر إيجابية ومواقف بناءة تمخضت عنها حقائق عالم متزايد الترابط يقوم على تعزيز مصالح الجميع. وأصبحت مفاهيم مثل القوة هي الحق أو القوة هي الشكل النهائي للسلطة مرفوضة على نطاق واسع. وينطوي رفض استخدام القوة أو التهديد باستخدامها على زيادة اللجوء إلى التعاون والتفاوض. ومن ناحية أخرى، فإن إضفاء الصبغة الديمقراطية على العلاقات الدولية لا يمكن أن تقتصر على مجرد تعبير الدول عن آرائها وشكاواها، بل ينبغي للنظام الدولي الجديد، لكي يكون عادلا وديمقراطيا وقائما على احترام المساواة في السيادة لجميع الدول، أن يكفل اشتراك الدول على قدم المساواة وعلى نحو أكمل في عملية صنع القرارات ذاتها فيما يتعلق بالقضايا التي تؤثر على مصالحها.

وتؤدي المفاوضات الدولية، وهي من أكثر سبل التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف بين الدول مرونة وفعالية، دورا متعاظم الأهمية في إدارة العلاقات الدولية، والتسوية السلمية للمنازعات، ووضع قواعد سلوك دولية جديدة للدول. وسيستمر دور المفاوضات في النمو في المستقبل. وبينما يقوم المجتمع الدولي بتنظيم، بل وفي بعض الحالات بتدوين، جوانب عديدة للعلاقات الدبلوماسية والسلوك الدبلوماسي، يظل أحد الأنشطة الدبلوماسية، وهو إجراء المفاوضات الدولية، خارج هذا النطاق.

ومن الناحية القانونية، من المفهوم أن المفاوضات الدولية تجرى على أساس مبادئ القانون الدولي المعاصر. إلا أن عدم وجود قواعد واضحة فيما يتعلق بإجراء المفاوضات يؤدي إلى تفسيرات مختلفة، أو يفسح مجالا لها، حتى بالنسبة للمبادئ العامة المسلم بها مثل مساواة الدول في السيادة، وعدم التمييز، وعدم التدخل، والتفاوض بحسن نية، والتعاون فيما بين الدول، وعدم استخدام القوة، وما الى ذلك، وكما يتبين بوضوح من الممارسة الدولية، فإن تغيير قواعد التفاوض المتفق عليها أو المفهومة ضمنا أو التراجع عن الاتفاقات السابقة، يعقّد المفاوضات اللاحقة. ويؤدي عدم وجود جو من التعاون وحسن النية في إجراء المفاوضات، أو محاولات تحقيق مصلحة طرف واحد، إلى عرقلة إجراء مفاوضات مثمرة. كما أن وضع شروط مسبقة لا صلة لها بالموضوع، ووضع العقبات في طريق المفاوضات الجارية يضر أيضا بالمفاوضات وبروح حسن النية التي تعتبر أساسية في عملية التعاون الناجح للدول.

وبناء على ما سبق، تعتقد منغوليا أن من الضروري والمناسب الآن بالنسبة للمجتمع الدولي تحديد ووضع مجموعة من المبادئ لتوجيه الدول في إجراء المفاوضات الدولية. وترى منغوليا أنه يمكن إيراد هذه المبادئ في وثيقة دولية على شكل مدونة سلوك للدول أو مبادئ توجيهية تتضمن مجموعة من القواعد

الضرورية المتفق عليها عموما لإجراء المفاوضات الدولية، تتمشى تماما مع مبادئ القانون الدولي المعاصر وقواعده. وسيعزز اعتماد هذه القواعد أيضا العدالة والإنصاف في المفاوضات، اللتين تذهبان أحيانا ضحية ما يسمى بالسياسة الواقعية أو سياسات القوة.

ولن يخلق تحديد وتعريف محتوى هذه المبادئ في حد ذاته الإرادة السياسية الضرورية للدول، التي تعتبر جوهرية لنجاح المفاوضات. إلا أن هذه المبادئ ستعود بالفائدة لكونها مبادئ توجيهية لإجراء مفاوضات حقيقية وفعالة، وبوصفها معايير عامة يقوم على أساسها تصرف الدول أثناء المفاوضات. وفضلا عن ذلك، فإن مجرد تحديد المستوى الأدنى من السلوك المتوقع من الأطراف المتفاوضة، يتيح احتمال أن تؤدي هذه القواعد أو المبادئ التوجيهية إلى حمل الأطراف المتفاوضة على الالتزام بها، ويمدها في نفس الوقت ببعض القوة لتطلب من الأطراف الأخرى أن تتصرف على نفس المنوال. وستعزز هذه المبادئ القدرة على التنبؤ بسلوك الأطراف المتفاوضة وتقلل من الشك، مما يخلق جوا من الثقة المتبادلة في المفاوضات. وبالتالي تسهم هذه المبادئ في تعزيز فعالية المفاوضات الدولية باعتبارها وسيلة لإدارة العلاقات، وتسوية المنازعات، ووضع قواعد جديدة للسلوك الدولي، وبذلك تلبي على نحو كامل مصالح جميع الدول، كبيرها وصغيرها على السواء.

وتعتقد منغوليا أن المحفل المناسب لصياغة هذه المبادئ هو الجمعية العامة التي يشجعها الميثاق، في الفقرة ١ (أ) من المادة ١٣ منه، على أن تنشئ دراسات وتشير بتوصيات بقصد إنماء التعاون الدولي في الميدان السياسي وتشجيع التقدم المطرد للقانون الدولي وتدوينه.

ومع مراعاة طبيعة المسائل المطروحة، وكذلك برنامج الأنشطة للفترة الختامية (١٩٩٧-١٩٩٩) من عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي، الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين، فإنه من المقترح أن تنظر اللجنة السادسة (القانونية) للجمعية العامة في هذه المسألة بوصفها بندا فرعيا في إطار البند المعنون "عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي".

ووفقا للمادة ٢٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة، يلحق بهذه الرسالة مشروع قرار يمكن اعتباره الوثيقة الأساسية.

المرفق الثاني

مشروع قرار

مبادئ توجيهية للمفاوضات الدولية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بحفظ السلام والأمن الدوليين وبتعزيز التعاون فيما بين الدول،

وإذ تضع في اعتبارها أنه وفقا للميثاق، على الأمم المتحدة أن تكون مرجعا لتنسيق أعمال الأمم في تحقيقها لمقاصدها؛

وإذ تؤكد مجددا أحكام إعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة،

وإذ تشير إلى الفقرة ١ (أ) من المادة ١٣ من ميثاق الأمم المتحدة، التي يُطلب فيها إلى الجمعية العامة أن تنشئ دراسات وتشير بتوصيات بقصد إنماء التعاون الدولي في الميدان السياسي وتشجيع التقدم المطرد للقانون الدولي وتدوينه،

وانطلاقا من حقيقة أن الدول تجري مفاوضاتها مهتدية عموما بمبادئ القانون الدولي المعاصر،

وإذ تضع في اعتبارها الدور المتنامي الذي تؤديه المفاوضات البناءة والفعالة في تحقيق المقاصد السامية لميثاق الأمم المتحدة بمساهمتها في إدارة العلاقات الدولية، والتسوية السلمية للمنازعات، ووضع قواعد دولية جديدة لسلوك الدول،

واقتناعا منها بأن من شأن تحديد مبادئ توجيهية تهتدي بها المفاوضات الدولية والمواءمة بينها أن يسهما في زيادة القدرة على التنبؤ بالنسبة للأطراف المتفاوضة، ويخففا من الشك، ويعززا جوا من الثقة في المفاوضات، ويؤديا أيضا إلى إجراء مفاوضات فعالة بغض النظر عن المستوى أو المجال أو الشكل الذي تجرى فيه، كما يضعا معايير عامة يجري على أساسها تقييم سلوك الأطراف أثناء المفاوضات،

واقتناعا منها أيضا بأن من شأن وضع حد أدنى مقبول لسلوك الأطراف المتفاوضة أن يحملها على التصرف وفقا له، وأن يوفر لها كذلك بعض القوة لكي تطلب الى الأطراف الأخرى أن تتصرف على هذا النحو،

١ - تعلن ما يلي كمبادئ توجيهية لإجراء المفاوضات الدولية:

(أ) مساواة الدول في السيادة بغض النظر عن حجمها، ومستوى نموها، وقوتها السياسية أو العسكرية، ونظمها الاقتصادية أو السياسية؛

(ب) عدم التدخل في الشؤون الداخلية أو الخارجية للدول بأي شكل من الأشكال؛

(ج) حق الدول في بدء المفاوضات أو الدعوة إلى عقدها؛

(د) إظهار الإرادة السياسية اللازمة لتحقيق الغرض المقصود من المفاوضات؛

(هـ) واجب الدول في التفاوض بحسن نية وفي العمل جاهدة على التوصل إلى نتيجة عادلة ومنصفة ومبكرة للمفاوضات والوصول إلى اتفاق أو حل تقبله جميع الأطراف؛

(و) عدم التمييز وحق الدول في الاشتراك في المفاوضات التي تؤثر على مصالحها الحيوية أو على المصالح الحيوية للمجتمع الدولي ككل؛

(ز) التساوق بين الغرض من المفاوضات وموضوعها وبين مبادئ وقواعد القانون الدولي المعاصر، بما فيها ميثاق الأمم المتحدة؛

(ح) واجب الدول في الالتزام التزاما صارما بمبادئ وقواعد إجراء المفاوضات؛

(ط) واجب الدول في الامتناع عن اللجوء المباشر أو غير المباشر إلى أساليب الإكراه العسكري أو السياسي أو الاقتصادي أو أي نوع آخر من أنواع الإكراه أو القوة بهدف منع الدول الأخرى من ممارسة حقوقها السيادية؛

(ي) واجب الدول في التعاون في مختلف جوانب العلاقات الدولية بغية حفظ السلام والأمن الدوليين، وتعزيز التعاون والتقدم الاجتماعي والرفاهية العامة للدول بما يعود بالنفع على الجميع؛

(ك) واجب الدول في الامتناع عن اتخاذ أي إجراءات قد تضر بالمفاوضات نفسها أو بالجو العام للمفاوضات و/أو بالجو المحيط بها؛

(ل) واجب الدول في الامتناع عن عرقلة المفاوضات بفرض شروط مسبقة غير ملائمة لبدء المفاوضات أو متابعتها أو اختتامهما، بما في ذلك إثارة قضايا لا صلة لها بموضوع المفاوضات نفسها؛

(م) واجب الدول في مواصلة بذل جهود ثابتة بهدف التوصل إلى حلول تفاوضية حتى في حالة إخفاق المفاوضات في مرحلة ما؛

(ن) لا يمكن اعتبار أي مفاوضات تجرى في ظل استخدام القوة أو تحت التهديد باستخدامها، مفاوضات عادلة أو شرعية، وتعتبر نتائج هذه المفاوضات لاغية وباطلة؛

٢ - تعلن أيضا أن المبادئ التوجيهية مترابطة ويُعامل كل واحد منها في تفسيره وتطبيقه ضمن إطار المبادئ الأخرى؛

٣ - تعلن كذلك أن الالتزام الدقيق بالمبادئ المذكورة أعلاه ذو أهمية كبرى في إجراء مفاوضات حقيقية، وتناشد بالتالي جميع الدول أن تسترشد بهذه المبادئ في مفاوضاتها.

- - - - -